

مجلة (صوت الشعب) تحاور الأخ/ منغستآب أسمروم

قسم الاعلام بحزب الشعب الارتري
2009 / 6 / 25م



هلا قيمتم لنا بايجاز الوضع الراهن ببلادنا؟

منغستآب: تقيمي أوجزه في أن بلادنا وشعبنا يمران بأزمة عميقة، سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وانسانياً، ونسبة لأن الجميع يتابع عن كثب تلك الأحوال، فلا أرى داعياً للإطالة هنا، ولكن لا بأس من التركيز علي بعض النقاط الآتية:

في المجال السياسي:

لا توجد في ارتريا حكومة منتخبة من الشعب تتقيد بالدستور ومبدأ حكم القانون، وكل الموجود هو دكتاتورية الفرد الواحد، أما ما يجعل النظام دكتاتورياً فردي الدكتاتورية، فهو أن الحكومة القائمة لا تحرك ساكناً بغير إذن أو إرادة الرئيس إسياس أفورقي، فالبرلمان، مجلس الوزراء، حزب الهدف الحاكم، لا تدير شؤونها ولا تدعو لاجتماعاتها بنفسها، فمجلس الوزراء مثلاً يجتمع سوياً وقادة القوات المسلحة وحكام الأقاليم.

كذلك لا يسمح لا بالنقد ولا بالاعتراض لا علي سياسات وممارسات النظام كنظام ولا علي تصرفات المسؤولين كأشخاص، لهذا لم يسمح بحرية الصحافة المستقلة ولا بوجود معارضة بالداخل، وحتى دستور النظام نفسه والذي قيل إنه صودق عليه من قبل الشعب لم يوضع موضع التنفيذ، كما طردت منظمات تقديم العون الانساني من البلاد.

حجر الأساس لسياسات هذا النظام هي إرهاب الشعب والتحكم فيه عبر مبدأ (فرق تسد)، ومن صور استخدام هذا المبدأ الارهابي يمارس النظام الي جانب السجن والتعذيب والقتل التفريق بين مختلف فئات وقطاعات الشعب بتصنيفهم طائفياً، اقليمياً، بتقسيمهم الي مناضلين وعامة، جبهة وشعبية، خونة ومخلصين، هذا فضلاً عن العزف المستمر علي معزوفته المفضلة الغزو الأجنبي والمؤامرات الخارجيةالخ.

دبلوماسياً، نجد النظام بسياساته الرعناء قد عزل البلاد عن جيرانها والعالم كافة، بل انتهى به المطاف الي اتهامه بتعكير صفو الأمن والاستقرار في المنطقة بدعم القوى المتطرفة والتنسيق معها.

في المجال الاقتصادي:

لا يوجد في ارتريا اليوم اقتصاد يمكن الحديث عنه، علماً أن ما ذكرته أعلاه من عزلة عالمية واقلية سببتها سياسات النظام الخاطئة، لا بد من أن يكون له آثار اقتصادية قاتلة، فبسبب هذه العزلة، تقلص حجم العلاقات التجارية لارتريا مع العالم، شح وانعدام النقد الأجنبي أيضاً أدى الي توقف أو تقلص الاستيراد من الخارج، فضلاً عن أنه لا توجد صادرات زراعية أو صناعية تذكر. حتى ما كان يجمعه النظام من المغتربين الارتريين من دخول بالعملة الصعبة تحت مختلف الحجج والمبررات لم يعد كسابق عهده يدر عليه ما اعتاده من ريع، أسباب ذلك التراجع في هذا المصدر الاقتصادي الهام بالطبع ترجع الي أن انتهاكات النظام وتعسفاته قد طالت كل بيت وكل أسرة، حيث لا توجد أسرة ليس لها سجين، أو مهاجر ترك البلاد هرباً بجلده، أو جندي في صفوف القوات النظامية مرابط في الخنادق وجبهات القتال.

وبسبب سياساته المتقلبة وغير المدروسة حول الأرض تعرض ولا يزال يتعرض الانتاج الزراعي الي حالة خطيرة من التدهور، حيث إن زعم النظام بأن الأرض تملكها الحكومة هو السبب الأساسي وراء تلك الأزمة التي يتعرض لها الانتاج الزراعي. وانطلاقاً من هذه السياسة ها هي ثروة الأرض قد تبددت في المشاريع الزراعية الفاشلة مثل ما يسمى بـ(طمور حرشا)، تلك المشاريع التي لا يستفيد منها المزارع البسيط أو مالك الأرض أدنى فائدة، أيضاً وعلي ذات الصعيد قام النظام بانتزاع الأرض من أصحابها ليزعها علي محاسبيه وعملائه. سياسته فيما يسميه بالخدمة الوطنية الإلزامية هي الأخرى أدت الي افراغ البلاد من الشباب أكبر قواها المنتجة كما ونوعاً إما عبر تشريدهم من أراضيهم وإما عن طريق اضطرارهم الي الهجرة، هذا بالإضافة الي طرده منظمات الإغاثة الأجنبية التي كانت تدعم قطاعاً كبيراً من المحتاجين والفقراء وذلك تحت حجة وغطاء الاعتماد علي الذات، بينما الحجة الحقيقية هي منع تلك المنظمات من كشف وتعرية سياساته القمعية والاقتصادية المتعسفة، وكانت حصيلة هذه السياسات الخاطئة هي ما تعيشه البلاد اليوم من مجاعة، وبسبب هذه المجاعة السائدة اليوم، ترك الشعب موطنه التي ظل يعيش بها منذ أزمان عديدة وتشرد باحثاً عن لقمة العيش، فمارس التسوّل والنزوح الي المدن ومعسكرات الجيش، حتى النظام نفسه أصابه الهلع من هذه الحال، فبدأ يتخبط في مشاريع إسكان غير مدروسة مشرداً المواطنين قسراً من مواطنهم الأصلية ومسكناً إياهم في مواطن جديدة، علماً أن تجارب نظام الدرق الاثيوبي وبلاد أخرى أكدت علي خطورة مثل هذه المشاريع لإعادة التوطين القسري، إذ إنها في حد ذاتها تشكل عبئاً أمنياً إضافياً وخطوة غير مسبوكة تزيد من معدلات حالة التوتر وعدم الاستقرار.

من مؤشرات الأزمة الاقتصادية الحادة التي يمر بها النظام في حد نفسه، فرضه الغرامات الباهظة علي الأسر التي ترك أبناؤها البلاد هرباً، حيث يُقبض علي أولياء الأمور وبطالون بدفع فدية مالية تبلغ الخمسين ألف (50.000) نفقة عن كل فردٍ هارب من الأسرة، هذا فضلاً عن دخول سلطات النظام في منافسة تجارية حادة مع صغار وكبار التجار في البلاد.

في المجال الاجتماعي:

إن أكبر إشكال اجتماعي تمر به ارتريا اليوم يتمثل في التفكك والتفرق الأسري الذي تعيشه الأسرة التي هي النواة الأولى للمجتمع، فأفراد الأسرة الواحدة اليوم بعضهم مهاجر، بعضهم الآخر في السجون وآخرون يرابطون في جبهات وخنادق القتال، هذا الوضع الشائه الذي تمر به الأسرة له آثار وتبعات سلبية فادحة علي الشعب عامة والمواطن كفرد في كل الأصعدة، في الإنتاج، التقاليد، الأخلاق، التعليم وحتى في المجال النفسي.

لا توجد خدمات صحية لا للإنسان ولا للحيوان، وبسبب ندرة أو انعدام الأطباء والكادرات الصحية وشح الأدوية لم تعد المستشفيات والمراكز الصحية ذات الشهرة التاريخية تقدم خدماتٍ علاجية ذات كفاءة، التعليم أيضاً يعيش جريماً مكسور الجناح، فقد أغلقت الجامعة الليتيمية في البلاد وحلت محلها المعاهد الحرفية، وكل من أكمل المرحلة الثانوية (الصف الحادي عشر) يساق الي معسكرات تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية، وتحت حجة خدمة الوطن يحرم هؤلاء الطلبة من مواصلة تعليمهم العالي ويصيرون جنوداً دائمين بالقوات المسلحة الي أمٍ غير معلوم، أفراد الخدمة الإلزامية يجبرون علي العمل في بساتين ومزارع رجال السلطة بالسُّخرة، فضلاً عن العمل في بناء الطرق والمنشآت، وبالتالي فإن الهجرة ومغادرة البلاد بأي ثمن أصبح طريق الخلاص الوحيد للانعتاق من هذه العبودية العسكرية.

المحالبون علي التقاعد والمعاقون وغيرهم من العجزة وذوي الاحتياجات الخاصة لا يجدون شيئاً من حقهم في الرعاية والاهتمام. المرأة بدورها وباستثناء القلة المتواجدة في السلك السياسي والوظيفي الأعلى في الحزب والدولة، تتعرض لأبشع أنواع القهر والمشقة، وقد أصبح من المألوف في الحياة اليومية للمرأة التعرض للاغتصاب، الخدمة المجانية في منازل ومكاتب رجال السلطة وإشباع كافة نزواتهم المريضة، الدخول في مشاريع زواج غير مدروسة هرباً من الخدمة العسكرية الاجبارية والتعرض من ثم لمخاطر وأعباء الحمل والولادة.

لكي تكون صورة الأوضاع الارترية واقية ومكتملة، لابد لنا من التعرض للجانب الآخر من معادلة هذه الأوضاع، أي الوضع في معسكر المعارضة عموماً ووضع التحالف الديمقراطي الارتري علي وجه الخصوص، إذأ كيف تقيمون وضع هذا المعسكر، وهل تتقون في قدرة التحالف علي تغيير الأوضاع السيئة التي ذكرتم تفاصيلها المحزنة أعلاه؟

منغستأب: معسكر المعارضة يشتمل علي كل التنظيمات والأحزاب السياسية المعارضة داخل وخارج وعاء التحالف الي جانب الأفراد ومنظمات المجتمع المدني التي تنشط في معارضة النظام بشتى الصور، بناءً علي هذا يتضح أن معسكر المعارضة أصبح يزداد قوةً واتساعاً، بينما نجد العكس في جانب النظام الدكتاتوري الذي يزداد تآكلاً وتهاوياً.

بالداخل والخارج بدأ صوت شعبنا المحتج والمعارض يرتفع ويتسع نطاقاً، كذلك فإن الأموال التي كانت تتدفق علي نظام إسياس من قبل الشعب، خاصة من قطاعاته المغتربة نجدها اليوم قد نقصت كثيراً حجماً ونوعاً، تظاهرات الشعب في الخارج ضد نظام إسياس وممارساته القمعية باتت أكثر اتساعاً وتماسكاً من ذي قبل، وبالمقابل تتراجع قوة وعنفوان المهرجانات والحفلات الشعبية التي كان النظام يقيمها بالخارج، فقد تناقصت المشاركة الشعبية في تلك المهرجانات وازدادت رقعة معارضيتها والممتنعين عن قصدها، علماً أن معظم من يرتادون تلك الحفلات هم من الشباب المراهق الذي لا يقصد مثل هذه المهرجانات إلا لإشباع حاجته الي الطرب والرقص والغناء، أما الاجتماعات التي تدعو اليها بعثات النظام بالخارج فيمكن القول إنها لم تعد محضورةً بل أصبح من النادر الدعوة اليها.

تمرد الجيش وتبرمه أصبح يتزايد بصورة بانئة للعيان، وصارت الاحتجاجات علي الأوضاع الشائنة في الجيش، كالاتجاج علي ضالة الراتب، الامتيازات الاستثنائية التي تخصص للواء قوات الكوماندو، المطالبة بتحديد مدة الخدمة العسكرية الالزامية... الخ ظواهر يومية في حياة الجيش، بل أصبح معظم أفراد الجيش يتوجون احتجاجهم وتبرمهم هذا بترك البلاد نهائياً والهروب الجماعي والفردى الي دول الجوار وما بعدها، حتى أصبح اليوم ما يعرف بالفرقة العسكرية مجرد هيكل أجوف، القوات البحرية والجوية أيضاً تتضاءلان الي درجة كادت تكفان معها أن تكونا مؤسستين قائمتين بذاتهما.

الشباب بدوره يقوم بشتى الحيل والمحاولات لكي يتجنب تجنيده في ما يسمى بالخدمة العسكرية الالزامية، وإذا أتاحت لهم فرص الذهاب الي الخارج كالمنح الدراسية أو المنافسات الرياضية سرعان ما يستغلون تلك الفرص في طلب اللجوء والبقاء حيث هم، أما الألاف ممن لم تتح لهم تلك الفرص فيبدلون المستحيل ويخوضون كل المخاطر في سبيل الحصول علي منفذ الي خارج الحدود والوصول الي دول الجوار رغم ما ما يعتور مسيرهم من مخاطر وما يلاقونه من مصاعب في دول المهجر.

أما علي مستوى التحالف الديمقراطي الارتري فيمكننا القول إن الأوضاع فيه أفضل مما كانت عليه من قبل، فقد أضاف الي نشاطاته السابقة برنامجاً للبحث التلفزيوني، أيضاً قام بنشاطات وجولات جماهيرية ودبلوماسية عديدة، أما أكبر نشاط له هو العمل علي عقد ملتقى الحوار الوطني الذي تجري الاستعدادات لعقده علي قدم وساق.

عقد هذا الملتقى وإنجازه محل إجماع كل التنظيمات والأحزاب الأعضاء في التحالف، أما المرامي التي يرجى تحقيقها عبر عقد الملتقى فليست في اعتقادي بذات المستوى من الاتفاق عليها، فالبعض يرى أن تخرج من الملتقى حكومة منفى، البعض الآخر يرى أن يكون الملتقى فرصة لتوسيع مظلة التحالف لكي تضم التنظيمات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي توجد الآن خارج مظلتها، وهناك من يهدف الي جعله مكاناً للتصالح والتوافق، آخرون

يرون التخاذده ملتقىً تشاورياً يهدف للاتفاق حول جميع قضايا الخلاف، مثل دور الدين في السياسة، موضوع القوميات، قضية اللغات، قضية ملكية الأرض وغيرها.

أنا شخصياً أميل الي هذا الرأي الأخير حول الغرض من عقد الملتقى، أي الوصول الي تفاهم مشترك حول قضايا الخلاف الرئيسية المشار اليها آنفاً، وأضيف أنا الي تلك القضايا أيضاً ضرورة إثارة موضوع ما يجب أن تكون عليه المرحلة الانتقالية التي تعقب سقوط نظام إسبائس والوصول الي تفاهم حول صورة تلك المرحلة، وباختصار أرى أن تثار وتناقش كل القضايا محل الخلاف بين التنظيمات المعارضة ويتم البحث عن حلول لتضييق شقة الخلاف حولها الي أدنى حد ممكن، كذلك وبما أن من غير الممكن الوصول الي وضع الحلول لجميع المشكلات في دورة واحدة من دورات الملتقى الحواري، أرى أن تعقب هذه الدورة دورات حوارية أخرى في المستقبل.

أما بخصوص الرد علي سؤالك عن قدرة التحالف علي إجراء التغيير المنشود، فأقول لك بكل الود والصراحة: إن التحالف بشكله ومحتواه الحالي غير قادر علي ذلك، فالتغيير يتحقق عبر مشاركة الشعب، وهذه المشاركة ما تزال ضعيفة في أوساط تنظيمات المعارضة، لذا، فإذا كان التحالف يريد تحقيق التغيير يجب أن يتغير هو نفسه أولاً، عليه إدخال التغيير علي طرق تفكيره وتخطيطه، أدائه، تكوينه وتشكيله.

التحالف هيئة تتكون من تنظيمات، وفي رأينا إذا أريد للتحالف أن يكون قوياً وفعالاً، يجب أن تكون التنظيمات المكونة له في حد ذاتها قادرة علي أن تكون قوية وفعالة وواسعة المواعين، وانطلاقاً من هذه الحقيقة ظل حزبا الشعب والديمقراطي الارتريين يدعوان الي اندماج التنظيمات المتماثلة برامجياً، والي أن يكون التحالف وعاءاً يضم التنظيمات والأحزاب المتباينة برامجياً ولا معنى ولا ضرورة لأن يكون هو الوعاء الذي يضم التنظيمات المتطابقة في الأفكار والبرامج. عند ذلك نستطيع من جهة أن ننشئ أحزاباً وتنظيمات كفوءة وفعالة، ومن الجهة الأخرى نستطيع تضييق رقعة التمزق والتكاثر الأميبي للتنظيمات التي يصعب علي الشعب حتى حفظ أسمائها أو التعرف علي أهدافها ومعالمها، فضلاً عن كون هذا التمزق من أكبر المخاطر التي تصيب معنويات شعبنا في مقتل، وإذا تمكنا من ذلك فلا شك سوف نسهل علي شعبنا أمر تقبُّل خلافاتنا ومن ثم التمييز بين صالحنا وطالحنا فيزول عنه غشاء البلبلة السياسية ويستطيع بكفاءة وحرية أن يقرر من يدعم ومن الذي يستحق حجب الدعم والتأييد عنه، وبهذه الطريقة يمكن للتنظيمات أن تتقوى وتزداد كفاءةً وقدرة الأمر الذي بدوره ينسحب علي التحالف فيصبح هو الآخر قوياً وفعالاً بقوة وفعالية تنظيماته.

يا حبذا لو سمحتم لنا بالسؤال عن النقطة الأخيرة التي أترتموها في إجابتمكم السابقة، فهلا أخبرتمونا بأخر التطورات في مسيرة عملية الوحدة الاندماجية بين حزبي الشعب والديمقراطي الارتريين؟

منغستأب: مسيرة الوحدة التي ما تزال أعمالها تتواصل بين الحزبين بدأت رسمياً في العام 2004م، وحتى قبل ذلك كنا نجري بيننا العديد من اللقاءات والحوارات غير الرسمية، ويمكن القول: أنه لم تكن بين التنظيمين خلافات واسعة حول البرامج والرؤية المستقبلية، بيد أنه ونسبة لتباين خلفيتنا السياسيتين، لم يكن تجاوز خلافات مدرستي الجبهة والشعبية والوصول الي وحدة بالتحدي الذي يستهان به، لكن وبما أجريناه من لقاءات وحوارات متواصلة، استطعنا أن نتجاوز تلك الخلافات ونخلق ونعزز الثقة بيننا وأن ننظر بالتالي الي المستقبل، لا أن نبقى أسرى الماضي، بعد ذلك تمكنا من تصفية الخلافات الطفيفة بيننا بروح الأخذ والعطاء، وكوناً في أغسطس 2008م هيئة تنسيقية تقود أنشطتنا المشتركة تتكون من ثلاثة ممثلين لكل تنظيم، هذه الهيئة أنشأت بدورها هيئات فرعية وإقليمية أدنى تمثلها في شتى المجالات أتاحت من خلالها أوسع الفرص لمناقشة تلك التفاهات بين التنظيمين في أوساط القواعد، قواعد الحزبين بدورها أكدت دعمها اللامحدود لما تم التوصل اليه بين قيادتي الحزبين، بل وعبرت عن فرحتها وإسادتها به وطالبت بتحقيق وحدة الحزبين بأسرع ما يمكن.

وعلي هذا الأساس وفي الاجتماع الذي عقد في السادس والعشرين من أبريل 2009م بمشاركة قيادتي الحزبين، تم مناقشة ما تحقق أو يجب تحقيقه في مجالات ما أنجز من مهام وكيفية تحقيق عملية الاندماج وتطوير الهيئة التنسيقية الي مستوى قيادي أعلى، ثم اتخذت بشأن ذلك كله قرارات مهمة، ووضع البرنامج المرهلي، بالإضافة الي الاتفاق

علي تكوين فريق اعلامي مشترك و إقامة مهرجان ثنائي بمدينة فرانكفورت بالمانيا في الفترة من 7 – 9 أغسطس 2009م.

استناداً علي تلك القرارات أقامت اللجنة القيادية المشتركة هيئاتها الفرعية وتواصل بذلك عملها في تنفيذ القرارات المتخذة، كذلك قسمت اللجنة القيادية المشتركة نفسها الي ثلاث لجان، و فرغت من وضع مسودة كل من البرنامج والدستور، فضلاً عن إعدادها ورقة رؤيتها للمرحلة الانتقالية وتسليمها لقيادة التحالف، كذلك بدأنا عدة أنشطة ودراسات تهدف الي تطوير البرنامج الاعلامي المشترك، أيضاً تم وضع وإجازة السياسة التحريرية التي تسترشد بها أعمالنا الاعلامية المشتركة، كما أننا بصدد تكوين هيئة تحرير مشتركة تعمل وفق هذه السياسة، واختصاراً يمكننا أن نقول: إن كل برامجنا تسير جيداً ووفق الخطة المرسومة لها. وفي خلاصة الأمر أخبركم بأنني علي ثقة تامة من أن هذه العملية الوحوية المحفوفة بإخلاص وتفاني القيادة والقواعد في كلا الحزبين سوف تتحقق في موعدها المرسوم، ولا شك في أن هذه الوحدة سوف يكون لها دورها وتأثيرها الإيجابي في تقوية وتفعيل معسكر المعارضة عموماً والتحالف الديمقراطي خصوصاً.

وماذا عن عمليات وحدوية أخرى مع بقية التنظيمات؟

منغستآب: من المعروف أنه خلال الأسابيع القليلة الماضية تم اندماج حركة المقاومة الديمقراطية الارترية – قاش / سيتيت مع حزبنا، ويذكر الجميع البيان المشترك الذي صدر في 24 / 5 / 2009م بخصوص هذه الاتفاقية الاندماجية، هذه الوحدة كانت ثمرة حوارات جادة ومتواصلة بيننا طيلة عامين.

أيضاً بدأنا محادثات مع الحركة الشعبية الارترية في فبراير الماضي، وقد التقى رؤساء التنظيمات الثلاث في فرانكفورت وتباحثوا في الموضوعات المتعلقة بالاندماج بين التنظيمات الثلاث، وقد توصلوا الي أنه لا توجد قضايا خلافية كثيرة بينهم، كما اتفقوا علي مواصلة المزيد من الحوار حول قضية أسلوب النضال، كما أوصوا بمواصلة مناقشة هذه القضية وسط قواعد تلك التنظيمات، وينتظر أن تبدأ هذه المناقشة في القريب العاجل.

أضف الي ذلك أن هذه الحوارات والعمليات الوحوية سوف تتواصل حتي يتحقق اندماج كافة التنظيمات المتماثلة فكرياً، بمعنى آخر سوف لن ينحصر العمل الوحوي علي هذين التنظيمين أو الثلاث فقط، بل سوف يظل الباب مفتوحاً أمام الجميع باستمرار.

ما الذي يميز هذه التجربة الوحوية عن التجارب الوحوية السابقة؟

منغستآب: التجارب الوحوية السابقة لا يمكن النظر اليها بمعزل عن العقليات التي كانت سائدة في ذلك الوقت، فقد كان السائد حينها عالمياً كان أو محلياً، هي عقلية الاحتواء، الانفراد بالسلطة، القضاء علي منافسيك الخ. وباختصار كانت العقلية السائدة هي عقلية الابتلاع واستعمال مبدأ القوة للحصول علي كل شيء لنفسك وحرمان الآخرين من كل شيء، كان السائد هو ما تعانیه بلادنا وشعبها اليوم، بالتالي كان من الطبيعي أن تتأثر تجاربنا الوحوية السابقة بتلك العقلية، أما التجربة الوحوية الحالية فهي بعيدة كل البعد عن تلك العقلية والروح، وتتطلق من رؤية واضحة، هدفنا هو بناء وطن مزدهر يسوده السلام والديمقراطية والعدالة، وحتى يكون ذلك ممكناً لا بد من اندماج كل التنظيمات والأحزاب المتطابقة الرؤي علي أن تتوحد التنظيمات المتباينة الرؤي علي برنامج حد أدني في تجمع أو تحالف يرتكز علي مبدأ إزالة النظام عدوها المشترك، لذلك فإنما نقوم به الآن من اندماجات أو تحالفات ليس من أجل مصالح انية أو ضيقة، كذلك نري ألا نبقي أسري خلافات الماضي، من نوع جبهة – شعبية، علمنا هذا – بل ذلك، عيد الشهداء يجب أن يكون اليوم الفلاني – لا بل اليوم العلاني، لدينا دستور جاهز – بل لا الخ تلك الخلافات العقيمة والتي لن تخدم أحداً سوي الطغمة الحاكمة، لقد قررنا أن نبدأ انطلاقة جديدة تتجاوز الخلافات التي خلفتها انقسامات ومرارات الماضي، لقد أدخلنا منهجاً جديداً في أدننا الفكري والعملية قوامه الاشتغال بعيوبنا ونواقصنا والعمل علي تصحيحها مع تغيير عقليتنا القديمة.

الي جانب هذا التغيير في المنهج الذي يعد التغيير الأكبر والأساسي، لقد قررنا أيضاً أن تكون القواعد بدورها وعلني مختلف المستويات مشاركة في اتخاذ القرار بشأن كل ما يتعلق بالعملية الوجودية، لذا نسير في درب الوجود بصبر وثؤدة حتي لا يتعرض ما نوثق عراه اليوم الي الانتفاض غداً، من المؤكد أن سير هذه العملية استهلك وقتاً طويلاً ولكن لأنه الطريق الذي لا مناص منه فمن الحتمي أن نواصل السير فيه، لهذا يعتبر القرار بإشراك القواعد في رسم مستقبل الحزب أو التنظيم القادم هو العامل الثاني الذي يميز هذه التجربة الوجودية عن التجارب الوجودية السابقة.

العامل الثالث الذي يميز هذه التجربة هو أنها اتسمت بروح الأخذ والعطاء وتبادل التنازلات، لم تكن هناك روح تعصب واستعلاء وإملاء شروط أو تصلب في المواقف، بل سادت روح التحمل والاستماع الكافي لوجهة النظر المخالفة بل والافتناع والأخذ بها إذا وجدت ما يسندها من المنطق. ولهذه الأسباب نجد مسيرة العملية الوجودية تسير بشكل سلس وناجح.